

مع الشرطية خبر لقوله الفريدة السادسة لاجابة الالغاية كما في ضمير الشأن وقيل خبر المبتدأ  
قوله كالمفرد والشرطية خبر بعد خبر وما بينهما اعتراض بالواو وليسا تعريف الجواز المركب انه  
يسمى باسم آخر ولعل الجواز المرسل بل يكاد يورث انه يسمى تمثيلية فيه انه في غاية البعد عن  
لا يسمى باسم فالاول ان يقال ان كانت علاقة بشر الشبهة فلا يسمى باسم اصلا بل بما قام  
القوم اي هذا القسم من الجواز المركب مما قامت على القوم ولم يتصرفوا في فكلية بل المترقي في  
انفعا، التسمية الالغائية، المسمى واعترض عليهم الشارح هذا الاعتراض مرتبط بقوله مما قامت  
القوم فانه يعجز عنه ان القوم حصرا والجواز المركب في التمثيلية بان المجازات المركبة كثيرة  
لا تنحصر في التمثيلية كالاجزاء المستعملة في الالغائية وبالعكس والاختيار المستعمل في لوازم  
فوايد الجواز ونحن نقول في جواب اعتراض المحقق القناري على القوم ولما قيل ان يقول هذا  
اجواب مناف لما مر انقائه ان المحصول الجواز المركب يختص بالتمثيلية والجواز المستعمل في الالغائية  
وبالعكس والجواز المستعمل في لوازم فائدة الجواز والممكن ان يجاب عنه بانه يعني الكلام هناك عما  
اختلف المصنف على التقارظي واما هنا فنقضي الكلام على ما ذكره من الاستدراك في حصول القوم الجواز  
المركب في الاستعارة التمثيلية فان الجواز اي في المركبات التي هي غير التمثيلية سائر الالغائية  
وعارض لها فلم يلتفتوا الا ذلك الجواز الساري الى المركب والعارض له بسبب تجزئة اجزاء  
والقوا اي امر ضوا عن بيان الجواز الساري الى المركب ببيان انه اي بسبب انهم يتناولوا  
الجواز الذي في مفرده وهيئة المركب الجوزي عطف على اسم في قوله فان الجواز فيصا  
يشيعه ذلك الجواز الذي وقع في اجزاء الصوري والمحصول ان الجواز في التمثيلية من المركبات  
بالعرض والجواز بالاصالة افا هو في اجزائها الداخلة في الجواز المفرد فلا يجد اللفظ مجازيا  
للتجوز في جزئه والا لكان مثل جاء في سديري مجازا مركبا ولم يقل به احد في شيء من الاسماء

اي الفعين الجواز المفرد والمركب بناء على جواز اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فاما ان تجوز  
في الكلمة المأخوذة في تعريف الجواز المفرد بان يجعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما واما ان  
يتركب بيانها بالمقاييس على الجواز المفرد فان الهيئة التركيبية المستعمل في غير ما  
وضعت له الحلاقة وقرينة مجاز كالكلمة ما ذكرت من المركبات التي سرت التجزئتها  
من التجزئ في اجزائها كلها او بعضها ما دية او صورته كما في سدا واعتصموا بجمل الله و  
في جهة الله والجواز المستعمل في الالغائية وبالعكس ولا تجوز في شيء من اجزائه ولو كان  
في اجزائه تجوز فيليس تجوز الجميع من جهة تجوز الاجزاء وهو كقولك تقدم رجلا وتوخر  
اجزائه ان ليس استعارة تمثيلية فليس جوابك حاسما لمادة الشبهة لعل اي  
لعل مثل حفظت التورية وحاصله ان مثال حفظت التورية لم يستعمل في لوازم  
معانيها مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع بل لغيره اللازم على سبيل الكتابة التوضيحية  
وفي بحث لان ظاهر كلام القوم انها مستعملة في اللازم على سبيل الجواز دون الكتابة  
لوجود القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له وهو عدم الخطاب بالكل لكن من عرض الكلام  
اياه جانبته وناجيتها واذا قيل في عرض فلان يكون معناه في التعريفين يقال  
نظرت اليد من عرض بالضم اي جانبته وناجيتها ولا يصير اللفظ به مجازا ولا يكون باقيا  
على حقيقة فتعين ان يكون كناية بؤيد ذلك جعله من قبيل المسموعين سلم المسلمون  
بيده اه فانه كناية وقدم انفا ما فيه فتذكر مرة كونها حقيقة اي كلها او مجازا  
كلا وبعضا فالقسم المختلف داخل في القسم الاخير بديل قوله واما القارئ  
لاحداث هيئته مانعة من خلوص الحق فيها اي عن نفوذ الحق في القلوب فانه شبه  
الحدث الله في نفوسهم هيئته تترتب على استحباب الكفر والمعاصي واستقباح



Copyright © King Saud University